موقف الإمـــام الماتريـــدي
من أقوال الخوارج
من خلال تفسيره: تأويلات أهل السنة
« دراسة تحليلية »

إعداد

أ.د/ مصطفى معتمد خليفة السيسي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

ووكيل كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

للتعليم وشئون الطلاب

موقف الإمام الماتريدي من أقوال الخوارج من خلال تفسيره (تأويلات أهل السنة) دراسة تحليلية

مصطفي معتمد خليفة السيسي
قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: MustafaCertified.el.٩٣@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان دور الإمام في الدفاع عن منهج أهل السنة والجماعة ونشره للمذهب السني في بلاد ما وراء النهر، والوقوف على أقوال الخوارج الباطلة التي اعتمدوا عليها في ترويج مذهبهم الفاسد وتفنيد الإمام لها؛ لئلا يكون لاحد حجة في التمذهب بمذهبهم، أو السير وراء أفكارهم. ويعتمد البحث على المنهج(الاستقرائي التحليلي) عن طريق استقراء أقوال الخوارج من خلال عرض الإمام لها في تفسيره ثم تحليلها، ويتناول البحث موضوعات عديدة تشمل المراد بالموقف، والتعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره ومنهجه فيه. والتعريف بالخوارج، وأهم معتقداتهم، وإنتاجهم التفسيري، وأقوال العلماء فيهم. وبيان موقف الإمام الماتريدي من أقوالهم من خلال تفسيره. وانتهى البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها أن الإمام الماتريدي تتبع أفكار الخوارج بنقد سديد، وكان له أصر واضح في نشر الفكر الوسطي في بلاد ما وراء النهر، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من جهود الإمام الماتريدي في تفكيك الخطابات المتطرفة المعاصرة

الكلمات المفتاحية: الماتريدية – الخوارج – تأويلات أهل السنة – التفسير

Imam Al-Maturidi's position on the sayings of the Kharijites through his interpretation (Interpretations of the Sunnis) An analytical study

Mostafa Motamed Khalifa Elcece

Section: Interpretation and Qur'anic Sciences. Faculty Faculty of Theology and Islamic Call in Tanta, Al-Azhar University.

Email: MustafaCertified.el.٩٣@azhar.edu.eg

Summary:

The research aims to clarify the role of the Imam in defending the approach of the Sunnis and the community and his spread of the Sunni doctrine In Transoxiana, and to Identify the false statements of the Kharijites that they relied on to promote their corrupt doctrine and the Imam's refutation of them. So that no one has an excuse to adhere to their doctrine, or follow their ideas. The research relies on the (Inductive and analytical) method by extrapolating the sayings of the Kharijites through the Imam's presentation of them In his interpretation and then analyzing them. The research deals with many topics, including what Is meant by the position, the definition of Imam Maturidi, his interpretation and his approach to it. Introduction to the Kharijites, their most Important beliefs, their exegetical production, and the sayings of scholars about them. Explaining the position of Imam Al-Maturidi regarding their statements through his interpretation. The research concluded with a number of results and recommendations, the most important of which Is that Imam Al-Maturidi followed the Ideas of the Kharijites

with sound criticism, and had a clear insistence on spreading moderate thought in Transoxiana. The study recommended the need to benefit from the efforts of Imam Al-Maturidi in dismantling contemporary extremist discourses.

Keywords: Maturidism – Kharijites – interpretations of the Sunnis – interpretation

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

في بيان: أهمية البحث ،وإشكاليته ،ومنهجه وطريقة ترتيبه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين، سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

الإمام أبو منصور الماتريدي -رحمة الله- الملقب بإمام المتكلمين وعلم الهدى والدين، ومصحح عقائد المسلمين، ورافع أعلام السنة والجماعة، وقامع أضاليل الفتنة والبدعة، لم يكن متكلما فحسب بل كان مفسرا، وفقيها، وأصوليا، تفسيره يعد علامة فارقة في عصره؛ لتقريره مذهب أهل السنة والجماعة، والرد على المبتدعين من الرافضة، والخوارج، والمعتزلة وغيرهم، سمي بـــ "تأويلات أهل السنة والجماعة" أو "تأويلات القرآن"، أو "تأويلات الماتريدي"، وفي الحقيقة لم تكن تأويلاته قائمة على الرأي وحده – وإن كان قد تأثر بمذهب الإمام أبي حنيفة النعمان القائم علي الرأي لاطلاعه على كتب الإمام ومؤلفاته، فقد ولد بعده بمائة عام – فإن تفسيره جمع بين النقل والعقل، استند في تأويلاته على ما أثر عن النبي – صلى الله عليه وسلم- والصحابة والتابعين، كما استند على المعقول، وهذا أبرز ما يميز تفسيره.

ومن هنا كانت أهمية موضوع البحث وإشكاليته، أردت أن أبرز دور الإمام ومنهجه في تقريره للمذهب السني، ورده القامع على ضلالات الخوارج، معتمدا على النقل والعقل، وتفنيده لكل شبهة أوردوها، كان له- رحمه الله – الدور البارز في الدفاع عن عقائد المسلمين في بلاد ما وراء النهر مثلما كان للإمام الأشعري في بلاد الشرق، الاثنان شكلا المدرسة الكلامية السنية التي ينتسب إليها أكثر من تسعين بالمئة من مسلمي العالم الإسلامي.

المنهج الذي اتبع: المنهج الاستقرائي، التحليلي، استقرأت وتتبعت مواقف الإمام في تفسيره من أقوال الخوارج وحججهم التي اعتمدوا عليها، فجئت بأمثلة حسب الترتيب المصحفي وحللتها.

فجاء البحث مرتبا على النحو الآتي: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: في بيان أهمية البحث، وإشكاليته، ومنهجه، وطريقة ترتيبه.

التمهيد: في بيان المراد بالموقف، والتعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره ومنهجه فيه.

المبحث الأول: في التعريف بالخوارج، وأهم معتقداتهم، وإنتاجهم التفسيري، وأقوال العلماء فيهم.

المبحث الثاني: موقف الإمام الماتريدي من أقوالهم من خلال تفسيره.

ثم الخاتمة والفهارس.

التمهيد

في بيان المراد بالموقف ،والتعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره

أولا: المراد بالموقف:

الموقف: (بكسر القاف) اسم فاعل من أوقف، وهو: اسم للمكان الذى يقف فيه الإنسان. وأصل الكلمة الْوَاوُ وَالْقَافُ والفاء، كما في معجم مقاييس اللغة يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِ.(١)

وفي القاموس المحيط: وقف يقف وقوفا: دام قائما، والموقف: محل الوقوف.(٢)

ومنه استعير: وَقَفْتُ الدّارَ: إذا سبّلتها، والوَقْفُ: سوارٌ من عاج، وحمارٌ مُوَقَّفٌ بأرساغه مثلُ الوَقْفِ من البياض، كقولهم: فرس مُحجَّل: إذا كان به مثلُ الحَجَل، ومَوْقِفُ الإنسانِ حيث يَقِفُ، والـمُوَاقَفَةُ: أن يَقِفَ كلُّ واحد أمره على ما يَقِفُهُ عليه صاحبه(٣)

هذا... ويختلف معنى الكلمة في اللغة باختلاف استعمالاتها، يقال: وقف فلان وقوفا: قام من الجلوس، أو سكن بعد المشي، ووقف فلان الدار: أي: حبسها في سبيل الله، ووقف فلان على الشيء: أي: عاينه وفهمه، ووقف فلان في المسألة: أي ارتاب فيها ولم يحكم فيها بشيء والوَقَّاف: الَّذِي لَا يَسْتَعْجِلُ فِي الأُمور، وَهُوَ فَعّال مِنَ الوُقُوف. والوَقَّاف: المُحْجِم عَنِ الْقِتَالِ كأَنه يَقِف نَفْسَهُ عَنْهُ وَيَعُوقُهَا... وهكذا(٤)

واصطلاحا: يختلف كذلك باختلاف الاستعمال فيكون معنى قولهم موقف فلان من كذا، أي رأيه فيه، وموقف الطائفة من كذا، أي مذهبهم فيها، وموقف الإسلام من

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس باب الواو والقاف وما يماثله (١٣٥/٦).

(٢) القاموس المحيط للفيروز أبادي باب الواو، فصل القاف (١٣٢٥/١).

(٣) ينظر: معجم مفردات القرآن للراغب مادة وقف (ص / ٨٨١).

(٤) ينظر: لسان العرب باب الفاء، فصل الواو. (٩ /٣٥٩ وما بعدها).

كذا، أي حكمه فيه... وهكذا ويقال: اتخذ فلان موقفا: أي: أصدر قرارا، أبقى على موقفه: تمسك برأيه السابق.

وعليه: يكون المراد بموقف الإمام الماتريدي من الخوارج: اعتراضه عليهم، أو اتخاذه أراء مقابلة لآرائهم، نتيجة لفكره المختلف.

ثانيا: التعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره ومنهجه فيه:

هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن محمود بن مُحَمَّد أبو منصور، وأبو النصر الماتريدي، وأصل نسبته: إلى ما تريد بفتح الميم ثم الألف وضم التاء المنقوطة باثنتين من فوق وكسر الراء المهملة وسكون الياء المثناة التحتية في آخره دال مهملة ويقال ماتريت بالتاء الفوقية المثناة موضع الدال محلة بسمرقند[1]، وأحيانًا تضاف نسبته إلى سمرقند، فيقال: أبو منصور مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن محمود الماتريدي السمرقندي، وكنيته: أبو منصور.

وقيل: إن نسب الماتريدي يرجع إلى أبي أيوب خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، الصحابي الجليل– رضى الله عنه–.

لُقِّبَ الماتريدي بألقاب كثيرة منها: إمام الهدى والدين، وإمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين، وإمام أهل السنة، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد، وتفقه عليه الحكيم القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي، وعليّ الرستغفني، وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوي.

مولده كان ما بين سنة (٢٣٢–٢٧٤هـ) إذ تذكر بعض المصادر أنه كان متقدما على مولد أبي الحسن الأشعري ببضع وعشرين سنة على الأقل؛ إذ ولد الأشعري سنة:

(١) سمرقند: تعني: قلعة الأرض، وهي ثان أكبر مدينة من مدن أوزبكستان التي في أسيا الوسطى، والتي كانت تسمي بلاد ما وراء النهر، هي والجزء الجنوبي الغربي من كازاخستان، والمقصود بالنهر: نهر جيحون كما سماه العرب قديما، ويبلغ عدد سكان سمرقند الآن أربعة ملايين نسمة، ولغتهم اللغة الطاجيكية (ينظر: الشبكة العنكبوتية).

(٢٦٠ هـ)، وقيل: سنة: (٢٧٠هـ).

وكانت وفاته سنة: (٣٣٣هـ) ثلاث وثلاثين وثلاثمائة بعد الهجرة على الأرجح، وقيل: أنه توفي سنة اثنتين وثلاثين، أو ست وثلاثين بعد وَفَاة أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ بِقَلِيل.

له مصنفات متعددة في مجالات عدة – إذ لم يكن متكلمًا ومفسرًا فحسب بل كان فقيها وأصوليا – من أهمها: تأويلات أهل السنة، في التفسير ويسميه البعض بـ تأويلات أبي منصور الماتريدي في التفسير، أو تأويلات القرآن.

وله في العقيدة: كتاب (التوحيد)، وكتاب (المقالات)، و(الرد على القرامطة)، و(بيان وهم المعتزلة)، و(رد الأصول الخمسة لأبي مُحَمَّد الباهلي)، و(رد أوائل الأدلة للكعبي)، و(رد وعيد الفساق للكعبي)، و(رد تهذيب الجدل للكعبي)، و(رد الإمامة لبعض الروافض). ولم يحفظ لنا الزمان من هذه الكتب سوى كتاب (التوحيد)، وكتاب (المقالات).

وله في الفقه وأصوله: كتاب (الجدل)، وكتاب (مآخذ الشرائع)، وهذان الكتابان لهما أهميتهما ومكانتهما في أصول الفقه بين أتباع المذهب الحنفي. ولم يقع لنا شيء من هذين المؤلفين، غير أن بعض كتب الأصول قد نقلت عنهما [(١)]

مذهبه العقدي والفقهي: كان– رحمه الله– مناصرا لمذهب أهل السنة، متمذهبا بمذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، وإن لم يعاصره، ولكنه أخذ من كتبه.

قال التفتازاني: إن المشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الأشاعرة أصحاب أبي الحسن الأشعري، أول من خالف أبا علي

(١) ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (١٣٠/٢) طبقات المفسرين للادنه وي (٦٩/١)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ص/١٩٥)، الأعلام للزركلي (١٩/٧)، مقدمة تأويلات أهل السنة للدكتور/ مجدي باسلوم (١ / ٧٣).

الجبائي ورجع عن مذهبه إلى السنة. وفي ديار ما وراء النهر الماتريدي أصحاب أبي منصور الماتريدي، وهو مُحَمَّد بن مُحَمَّد، كان يلقب بإمام الهدى.

ويقول أبو معين النسفي في التبصرة: ولو لم يكن في الحنفية إلا الإمام أبو منصور الماتريدي الذي غاص في بحور العلم، واستخرج دررها وأتى حجج الدِّين، فزين وغيرها. بفصاحته، وغزارة علومه، وجودة قريحته غررها، حتى أمر الشيخ أبو القاسم الحكيم السمرقندي أن يكتب على قبره حين توفي: هذا قبر من حاز العلوم بأنفاسه واستنفد الوسع في نشره وأكياسه، فحمدت في الدِّين آثاره... اجتمع عنده وحده من أنواع العلوم المللية والحكمية ما يجتمع في العادات الجارية في كثير من المبرزين المحصلين؛ ولهذا كان أستاذه أبو نصر العياضي لا يتكلم في مجالسه ما لم يحضر، وكان كل من رآه من بعيد نظر إليه نظر المتعجب وقال: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ).[1]

التعريف بتفسيره ومنهجه فيه:

أطلق على تفسير الإمام عدة أسماء: تأويلات أهل السنة، تأويلات أبو منصور الماتريدي في التفسير، تأويلات القرآن- كما سبق الإشارة- أشهرها الأول، وللكتاب ثلاث نسخ خطية، نسختين بدار الكتب المصرية، ونسخة بتركيا.

النسخة الأولى: نسخة مصورة منقولة عن المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم " ٦ " قوله، ومحفوظة أيضًا تحت رقم ٢٧٣٠٦ ب وتقع في ثلاثة مجلدات، ينتهي الأول بورقة ٢١٩، والثاني بورقة ٤٤٠، والثالث بورقة ٦٥٦.

والنسخة مكتوبة بخط مصطفى بن مُحَمَّد بن أحمد في سنة ١١٦٥ هـ، وتشتمل على ٦٥٦ ورقة، وهي نسخة جيدة كاملة، ليس فيها تآكل سوى الورقة الأولى، وكل صفحة منها تتكون من سبعة وأربعين سطرًا، يشتمل كل سطر على نحو خمس وعشرين كلمة.

(١) ينظر: مقدمة تفسير الماتريدي للدكتور مجدي باسلوم (١ / ٩٢)

والمخطوطة الأصلية المصور عنها تقع في مجلد واحد، مذهبة الصفحات تبدأ فيها كل آية بمداد أحمر تكتب به كلمة: قوله، والخط فيها واضح تمامًا، وبها من هذه النسخة بعض تعليقات، إما تكميل آية وردت بالأصل، أو تعليق على رأى بمزيد توضيح، أو تبيين لمعنى لغوى.

النسخة الثانية: نسخة مصورة منقولة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبريلِّي بالأستانة تحت رقم ٤٨، ومحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٧٣ تفسير، وهي مكتوبة بخط أحمد بن مُحَمَّد يوسف الخالدي الصفدي الحنفي ٨١٨ هـ، ولوجد من هذه النسخة بدار الكتب المصرية أجزاء تنتهى بتفسير سورة الإسراء، وتقع في ١٦٣٩ ورقة، وفي كل صفحة ٣٥ سطرًا تقريبًا، ويشتمل كل سطر على نحو ١٦ كلمة، وخطها واضح في الأغلب منها، ويوجد بعض أجزاء من هذه المصورة في مكتبة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد تم الاعتماد عليها في التحقيق.

النسخة الثالثة: يوجد منها جزء واحد موجود في دار الكتب المصرية في ضمن أجزاء نسخة كوبريلِّي، ولكنه يختلف عن هذه النسخة من جهات:

- الجزء أصل مخطوط، بينما أجزاء نسخة كوبريلِّي مصورة.
- ثم إنه بخط يختلف عن خط النسخة.
- وتتكون صفحاته كل صفحة من نحو ٢٨ سطرًا، يشتمل كل سطر على ١٥ كلمة تقريبًا.

وهذا يؤكد أن هذا الجزء يختلف عن هذه النسخة، وأنه من نسخة أخرى.

وهذا الجزء يبدأ بتفسير سورة " المنافقون " من قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ إلى آخر القرآن الكريم، وعدد صفحاته ٢٥٦ صفحة، وفيه خرم ورقة أو ورقتين من سورة المزمل[1]

(١) ينظر: مقدمة تأويلات أهل السنة د مجدي باسلوم (١ /٣٤٢، ٣٤٣)

وكانت طبعته الأولي سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، في عشرة أجزاء، تحقيق: د. مجدي باسلوم [١]، وأعده للمكتبة الشاملة/ أبو إبراهيم حسانين، ترقيما موافقا للمطبوع.

منهج الإمام في تفسيره:

يعد تفسير الإمام الماتريدي من قبيل التفسير بالرأي المحمود، يتسم تفسيره باليسر والسهولة والوضوح دون إطالة أو تعقيد، يشرع مباشرة في الدراسة التحليلية للسورة دون ذكر لما يتعلق بها من زمان ومكان نزولها، ومقاصدها، وفضلها، وليس لديه اهتمام بالناسخ والمنسوخ.

يذكر ما يتعلق بالآيات من مناسبة - أحيانا - ومن أسباب للنزول إن وجد دون عزو أو تفصيل، ولديه اهتمام باللغة، والقراءات، وبعض الوجوه النحوية والبلاغية، والأوجه التفسيرية المختلفة مع التوجيه والترجيح والعزو أحيانا، وعند ذكره لأقوال السلف يذكرها معزوة إليهم دون إسناد.

ومن الأمور المهمة في تفسيره: تأكيده وتقريره لمذهب أهل السنة والجماعة، فلا تمر مسالة عقدية إلا وتراه منتصرا لمذهب السلف منتقدا المخالفين من خوارج ومعتزلة وجهمية وروافض، وفى الأعم الأغلب لا يكتفى بالانتقاد ولكنه يفند ويرد بالحجج النقلية والعقلية.

كم إنه يهتم بالأحكام الفقهية، يعرض الأقوال دون ذكر لأسماء أصحابها في

(١) الدكتور مجدي باسلوم هو مجدي بن محمد بن عبد الله بن باسلوم، من علماء البلد الحرام، ولد عام ١٣٨٢ه، حصل على رسالته الماجستير والدكتوراه في تحقيق تفسير الإمام الماتريدي، وله الرماح العوالي في فضل أهل مكة على المتعالي، ط /دار الكتب العلمية، كشف الغوامض في علم المواريث والفرائض ط /دار الريان، الوسطية في الفكر الإسلامي ط /دار الكتب العلمية، تحقيق شرح طيبة النشر في القراءات العشر /دار الكتب العلمية، وغير ذلك (ينظر الشبكة العنكبوتية)

الغالب عدا الإمام أبي حنيفة، ومن شدة تأثره بالإمام أبي حنيفة: نسب إليه شرح كتابه المشهور في العقيدة الفقه الأكبر.

ومن أهمية تفسير الأمام الماتريدي نقل عنه كثير من المفسرين والعلماء مثل: أبو حيان في البحر المحيط، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والألوسي في روح المعاني، والزركشي في البرهان والسيوطي في الاتقان والشيخ الزرقاني في مناهل العرفان وآخرون.

المبحث الأول

التعريف بالخوارج وأهم معتقداتهم ،وإنتاجهم التفسيري وأقوال العلماء فيهم.

أولا: التعريف بالخوارج:

الخروج في اللغة: الظهور والبروز، والخارج من كل شيء: ظاهره.

ففي المفردات: خَرَجَ خُرُوجاً: برز من مقرّه أو حاله، سواء كان مقرّه دارا، أو بلدا، أو ثوبا، وسواء كان حاله حالة في نفسه، أو في أسبابه الخارجة.(١)

والخارجي: الذي يخرج بذاته عن أحوال أقرانه، ويقال ذلك تارة على سبيل المدح إذا خرج إلى مترلة من هو أعلى منه، وتارة يقال على سبيل الذّمّ إذا خرج إلى مترلة من هو أدنى منه.

وكلمة الخروج في القرآن تعنى عدة معان منها:

١ – الهجرة في سبيل الله كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾ (٢)

٢ – الجهاد والاستعداد للغزو كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾﴾ (٣)

٣ – الخروج من القبور كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴿٤٢﴾﴾ (٤).

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن مادة خرج (ص /٢٧٨).

(٢) سورة النساء آية ٩٩.

(٣) سورة التوبة آية ٤٦.

(٤) سورة آية ٤٢.

ثم اتخذ للخروج معنا اصطلاحيا وأصبح المعنى الرئيسي لكلمة الخروج كل من خرج على ما اتفق عليه.(١)

يقول الشهرستاني: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان.

وأول من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين، وأشدهم خروجا عليه ومروقا من الدين: الأشعث بن قيس الكندي، ومسعر بن فدكي التميمي، وزيد بن حصين الطائي حين قالوا: للقوم يدعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعونا إلى السيف! حتى قال: أنا أعلم بما في كتاب الله! انفروا إلى بقية الأحزاب! انفروا إلى من يقول: كذب الله ورسوله، وأنتم تقولون: صدق الله ورسوله. قالوا: لترجعن الأشتر عن قتال المسلمين، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعثمان، فاضطر إلى رد الأشتر بعد أن هزم الجمع، وولوا مدبرين وما بقي منهم إلا شرذمة قليلة منهم حشاشة قوة، فامتثل الأشتر أمره. (٢)

وبعد حادثتهم الأولى (حادثة التحكيم) انقسم جيش الإمام علي إلي فئة تقاتله بعد أن كانت تقاتل معه، وهم الخوارج وفئة تناصره وتقف بجواره وهم الشيعة.

ومن الخوارج خرجت فرق كثيرة بلغت عشرين فرقة كما ذكر البغدادي (٣).

كبار فرقهم: المحكمة، والأزارقة، والنجدات، والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة، والإباضية، والصفرية، والباقون فروعهم.(٤)

---

(١) ينظر: الخوارج للدكتور عبد القادر البحراني (ص /١٢).

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١١٤، ١١٥).

(٣) الفرق بين الفرق ص /٢٢.

(٤) الملل والنحل (١ / ١١٥).

أهم معتقداتهم:

شأن الخوارج كشأن سائر الفرق لهم أصول يتفقون عليها، وفروع يختلفون فيها، من أهم معتقداتهم التي يتفقون عليها: –

١ – القول بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان إلى وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها، وإمامة علي إلي وقت قبول التحكيم.

٢ – القول بإمامة من أقام العدل قرشيا كان أو غير قرشي.

٢ – القول باستحالة رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة؛ لكونها تثبت الحلول وتوجب التحيز، وتقرر الظرفية، وتقضى بالجهة، وكلها قوادح تقدح في صحة الألوهية وتهدم قضية التوحيد.

٣ – القول بخلود صاحب الكبيرة إن لم يتب قبل موته، وينكرون الشفاعة.

٤ – القول: بخلق القرآن، وإنكار عذاب القبر، وأن الجنة والنار لم تخلقا، وأن الصراط والميزان معنويان.(١)

وأهم الفروع التي اختلفوا فيها: –

١ – أطفال المشركين، صنف يري: أنهم كآبائهم يعذبون في النار.
وصنف أخر يري: جواز نجاتهم وعدم دخولهم النار كآبائهم.
وثالث يري: دخولهم الجنة، دون التفات لمصير آبائهم.

٢ – يجيز بعضهم – وهم النجدات – جواز الاجتهاد في الأحكام، بينما الأزارقة تأخذ بالظاهر، وتزعم أن الصلاة ركعتان بالغداة وركعتان بالعشي.

٣ – تجيز الميمونية: إبَاحَة نِكَاح بَنَات الأولاد من الأجداد، وَبَنَات أَوْلَاد الاخوة والاخوات.

---

(١) ينظر: الملل والنحل (١ /١١٥١ وما بعدها)، مقالات الإسلامين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (١ /١٠٨ وما بعدها)، التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي (٢٢٣/٢).

٤ – تنكر بعض فرقهم أن سورة يوسف من القرآن، ونفي حد الرجم، وحد شرب الخمر، والقول بقطع يد السارق في القليل والكثير [١].

وقد حاولوا أن يتخذوا من القرآن الكريم مستندا لأفكارهم، وأن يفسروا الآيات حسب أهوائهم، كشأن كل الفرق، ولسيطرة المذهب على أفكارهم جاء تفسيرهم للقرآن باطلا، ولم يكن لهم من التفاسير الكاملة للقرآن إلا القليل.

يقول الدكتور الذهبي: والذي يقرأ تاريخ الخوارج، ويقرأ ما لهم من أفكار تفسيرية، يرى أن المذهب قد سيطر على عقولهم، وتحكَّم فيها، فأصبحوا لا ينظرون إلى القرآن إلا على ضوئه، ولا يدركون شيئاً من معانيه إلا تحت تأثير سلطانه، لا يأخذون منه إلا بقدر ما ينصر مبادئهم ويدعو إليها.

يقول: والخوارج عندما ينظرون إلى القرآن لا يتعمقون في التأويل ولا يغوصون وراء المعاني الدقيقة، ولا يكلِّفون أنفسهم عناء البحث عن أهداف القرآن وأسراره، بل يقفون عند حرفية ألفاظه، وينظرون إلى الآيات نظرة سطحية، وربما كانت الآية لا تنطبق على ما يقصدون إليه، ولا تتصل بالموضوع الذي يستدلون بها عليه، لأنهم فهموا ظاهراً معطلاً، وأخذوا بفهم غير مراد. [٢]

أم إنتاجهم التفسيري لم يكن لهم مثل ما كان للمعتزلة، أو الشيعة أو غيرهما من فرق المسلمين، التي خلَّفت لنا الكثير من كتب التفسير، وكل ما وصل إلينا من تفسير الخوارج الأُوَل لم يزد عن بعض أفهام لهم لبعض الآيات القرآنية تضمنها جدلهم، واشتملت عليها مناظراتهم.

---

(١) ينظر: مقالات الإسلامين (١ / ١١٠ وما بعدها)، الفرق بين الفرق (ص /٣١٤).

(٢) التفسير والمفسرون (٢ / ٢٢٥).

ومن أهم تفاسيرهم:

١ – تفسير عبد الرحمن بن رستم الفارسي .. من أهل القرن الثالث الهجري، غير موجود.

٢ – تفسير هود بن محكم الهوارى .. من أهل القرن الثالث الهجري، طبع كاملا، من أعدل تفاسير الإباضية، إلا أنه يحاول تقرير مذهبه بطريقة غير مباشرة، لا يعرفها إلا من كان له دراية بفكره ومعتقده.

٣ – تفسير أبي يعقوب، يوسف بن إبراهيم الورجلاني .. من أهل القرن السادس الهجري، غير موجود.

٤ – هميان الزاد إلى دار المعاد لمحمد بن يوسف أطفيش .. من أهل القرن الحاضر، وهو مطبوع في ثلاثة عشر مجلداً كباراً، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية [١]

٥ – تيسير التفسير– له أيضا– مطبوع ويقع في سبع مجلدات، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية. [٢]

٦ – الدراية وكنز الغناية ومنتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية (لأبي الحواري محمد بن الحواري العماني، عاش في أواخر القرن الثالث وأول الرابع الهجري، وهو كتاب في تفسير آيات الأحكام مرتب على الأبواب الفقهية، وأصل الكتاب مأخوذ باختصار من تفسير مقاتل بن سليمان الأزدي).

٧ – التفسير الميسر للقرآن الكريم لسعيد الكندي النزوي، من عمان، والمتوفي سنة: (١٢٠٧هـ)، والكتاب محقق ومطبوع في ثلاثة أجزاء.

---

(١) محمد بن يوسف أطفيش، ولد بالجزائر سنة١٨٢٠ وتوفى سنة ١٩١٤ م، كان من كبار أئمة الإباضية، له مؤلفات كثيرة في الفقه والأدب واللغة والتفسير أشهرها هميان الزاد ليوم الميعاد (الموسوعة الحرة ويكيبيديا) سجلت أربع رسائل علمية للدكتوراه بجامعة الأزهر الشريف لاستخراج ما في تفسيره من دخيل، أشرفت على واحدة، وناقشت واحدة.

(٢) ينظر: التفسير والمفسرون (٢/٢٢٦)

٨ – في رحاب القرآن (للشيخ إبراهيم بيوض عبارة عن دروس في التفسير شرع فيها عام: (١٣٥٣هـ) بمسجد القرارة الكبير بالجزائر واستمر على إلقائها إلى أن بلغ سورة الإسراء.

٩ – جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل لأحمد بن حمد الخليلي، معاصر [١].

أما أسباب قِلَّة إنتاجهم التفسيري يرجع إلى ثلاثة أسباب كما ذكر الدكتور الذهبي:

أولاً: الخوارج كان أكثرهم من عرب البادية، ومن قبائل تميم على الأخص، وقليل منهم كان يسكن البصرة والكوفة مع احتفاظه ببداوته، فكانوا لغلبة البداوة عليهم أبعد الناس عن التطور الديني، والعلمي، والاجتماعي، وكانوا يمثلون الإسلام الأول في بساطته، وعلى فطرته، دون أن تشوبه تعاليم الأُمم الأُخرى. أضف إلى ذلك: احتفاظهم بأهم خصائص أهل البدو من سذاجة التفكير، وضيق التصور، والبُعْد عن التأثر بحضارة الأمم المجاورة لهم.

ثانياً: أنهم شُغِلوا بالحروب من مبدأ نشأتهم، وكانت حروباً قاسية وطويلة، ومتتابعة.. أسلمتهم حروب عليّ إلى حروب الأمويين، وأسلمتهم حروب الأمويين إلى حروب العباسيين التي تركتهم في حالة تشبه الاحتضار، وتؤذن بالفناء، فكان من الطبيعي أن لا تدع الحرب لهم من الوقت ما يتسع للبحث والتصنيف.

ثالثاً: أن الخوارج – مع ما هم عليه من شذوذ – كانوا يخلصون لعقيدتهم، ويتمسكون بإيمانهم إلى حد كبير، ويرون أن الكذب جريمة من أكبر الجرائم، وبه – عند جمهورهم – يخرج الإنسان من عِداد المؤمنين – فلعل هذا دعاهم إلى عدم الخوض

(١) ينظر: الإباضية وتأويل القرآن الكريم في القضايا العقدية وموقف أهل السنة لأحمد سليمان علي الأطرش، يوسف محمد عبده محمد العواضي مجلة العلوم الإسلامية الدولية مجلد ١، عدد ٣، ديسمبر٢٠١٧م (بحث مستل من رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن بجامعة المدينة العالمية ماليزيا).

في تفسير القرآن، وجعلهم يتورعون عن البحث وراء معانيه، مخافة أن لا يصيبوا الحق فيكونوا قد كذبوا على الله.. وقد سُئِل بعضهم: لِمَ لَمْ تُفسِّر القرآن؟ فقال: "كلما رأيت قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۝٤٦﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦] أحجمت عن التفسير".

من أجل هذا كله لم يكن يُنتظر من الخوارج أن يُؤلِّفوا لنا في التفسير كما ألفَ غيرهم، وليس التفسير وحده هو الذي حُرِم من تصنيف الخوارج وتأليفهم، بل كل العلوم في ذلك سواء، وما وُجِد لهم من مؤلفات في علم الكلام، أو الفقه، أو الأُصول، أو الحديث، أو التفسير، أو غير ذلك من العلوم فكله من عمل الإباضية وحدهم، لأن هذه الفِرْقة هي التي عاشت وانتشرت في كثير من بلاد المسلمين، واستمرت إلى يومنا هذا، وتأثرت بتعاليم المعتزلة وغيرهم، وسايرت التطور العلمي والاجتماعي.(١)

أقوال العلماء فيهم:

ورد في شأنهم قول النبي – صلى الله عليه وسلم–: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الأَحْلاَمِ يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ؛ فَإِنّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٢).

وبالفعل صدقت نبوءة النبي –صلى الله عليه وسلم و–خرجت هذه الجماعة على الإمام علي، فحاربهم وانتصر عليهم، ونتيجة لهذا كان لعلماء المسلمين آراء في شأنهم.

منهم من رأي: أنهم كفار يجب قتلهم أخذا بظاهر الأحاديث فهم شرار الخلق

(١) التفسير والمفسرون (٢/٢٣٤)

(٢) رواه الإمام مسلم في كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٢ /٧٤٧) ح رقم ١٠٦٦.

وكلاب أهل النار[١].

حكى الإمام الزرقاني في شرح الموطأ قال: قال إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: رَأَى مَالِكٌ قَتْلَ الْخَوَارِجِ وَأَهْلَ الْقَدَرِ لِلْفَسَادِ الدَّاخِلِ فِي الدِّينِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ إِفْسَادُهُمْ بِدُونِ إِفْسَادِ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ وَالْمُحَارِبِينَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، فَوَجَبَ بِذَلِكَ قَتْلُهُمْ، لَكِنَّهُ يَرَى استتابتهم لَعَلَّهُمْ يُرَاجِعُونَ الْحَقَّ فَإِنْ تَمَادَوْا قُتِلُوا عَلَى إِفْسَادِهِمْ لَا عَلَى كُفْرِهِمْ، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يَرَوْنَ قَتْلَهُمْ وَاسْتِتَابَتَهُمْ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُتَعَرَّضُ لَهُمْ باسْتِتَابَةٍ وَغَيْرِهَا مَا اسْتَتَرُوا وَلَمْ يَبْغُوا وَلَمْ يُحَارِبُوا، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: هُمْ كُفَّارٌ عَلَى ظَوَاهِرِ الْأَحَادِيثِ[٢].

ويرى ابن هبيرة: كما حكى عنه الإمام ابن حجر أن قِتَالَ الْخَوَارِجِ أَوْلَى مِنْ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ فِي قِتَالِهِمْ حِفْظَ رَأْسِ مَالِ الْإِسْلَامِ وَفِي قِتَالِ أَهْلِ الشِّرْكِ طَلَبُ الرِّبْحِ وَحِفْظُ رَأْسِ الْمَالِ أَوْلَى [٣].

ورأى فريق آخر: عدم كفرهم، وهم فساق فقط يجرى عليهم حكم الإسلام، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني، قال: وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأُصُولِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى أَنَّ الْخَوَارِجَ فُسَّاقٌ وَأَنَّ حُكْمَ الْإِسْلَامِ يَجْرِي عَلَيْهِمْ لِتَلَفُّظِهِمْ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَمُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا فُسِّقُوا بِتَكْفِيرِهِمُ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَنِدِينَ إِلَى تَأْوِيلٍ فَاسِدٍ وَجَرَّهُمْ ذَلِكَ إِلَى اسْتِبَاحَةِ دِمَاءِ مُخَالِفِيهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ بِالْكُفْرِ وَالشِّرْكِ [٤].

---

(١) القول بأنهم كلاب أهل النار حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن أبي أوفي (٢٥٦/٥) ح رقم ١٩١٣٠ وله شواهد ومتابعات عند الترمذي، والطبراني، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف.

(٢) ينظر شرح الموطأ للزرقاني (٢١/٢)

(٣) ينظر: فتح الباري (٣٠٢/١٢)

(٤) فتح الباري (٣٠٠/١٢)

ونقل ابن حجر والزرقاني قول الإمام الخطابي بجواز مُنَاكَحَتَهُمْ وَأَكْلَ ذَبَائِحِهِمْ وَأَنَّهُمْ لَا يُكَفَّرُونَ مَا دَامُوا مُتَمَسِّكِينَ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ.

وَيحتج أصحاب هذا الرأي بقول الإمام عَلِيّ–رضي الله عنه–: لَمْ نُقَاتِلْ أَهْلَ النَّهْرَوَانِ عَلَى الشِّرْكِ، وَسُئِلَ عَنْهُمْ أَكُفَّارٌ هُمْ؟ قَالَ: مِنَ الْكُفْرِ فَرُّوا، قِيلَ: فَمُنَافِقُونَ؟ قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا، قِيلَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: قَوْمٌ أَصَابَتْهُمْ فِتْنَةٌ فَعَمُوا فِيهَا وَصَمُّوا وَبَغَوْا عَلَيْنَا وَحَارَبُونَا وَقَاتَلُونَا فَقَتَلْنَاهُمْ.(١)

وفريق ثالث رأى أن يتوقف في الحكم عليهم بالكفر، قال الإمام ابن حجر: وَقَالَ عِيَاضٌ كَادَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَكُونُ أَشَدَّ إِشْكَالًا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ غَيْرِهَا حَتَّى سَأَلَ الْفَقِيهُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِمَامَ أَبَا الْمَعَالِي عَنْهَا فَاعْتَذَرَ بِأَنَّ إِدْخَالَ كَافِرٍ فِي الْمِلَّةِ وَإِخْرَاجَ مُسْلِمٍ عَنْهَا عَظِيمٌ فِي الدِّينِ قَالَ وَقَدْ تَوَقَّفَ قَبْلَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ وَقَالَ لَمْ يُصَرِّحِ الْقَوْمُ بِالْكُفْرِ وَإِنَّمَا قَالُوا أَقْوَالًا تُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالزَّنْدَقَةِ وَالَّذِي يَنْبَغِي الِاحْتِرَازُ عَنِ التَّكْفِيرِ مَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَإِنَّ اسْتِبَاحَةَ دِمَاءِ الْمُصَلِّينَ الْمُقِرِّينَ بِالتَّوْحِيدِ خَطَأٌ وَالْخَطَأُ فِي تَرْكِ أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْحَيَاةِ أَهْوَنُ مِنَ الخطأ فِي سَفْكِ دَمٍ لِمُسْلِمٍ وَاحِدٍ(٢).

هذا.. وللإمام القرطبي–رحمه الله– في المفهم رأي معتبر في هذه المسألة أورده عند تعليقة على قول النبي صلى الله عليه وسلم "يمرقون كما يمرق السهم من الرمية"، قال: وبظاهر هذا التشبيه تمسّك من حكم بتكفيرهم من أئمتنا، وقد توقف في تكفيرهم كثير من العلماء لقوله – صلى الله عليه وسلم –: (فيتمارى في الفوق)، وهذا يقضي بأنه يشك في أمرهم فيتوقف فيهم، وكأن القول الأول أظهر من الحديث، ولا تستباح أموالهم، وكل هذا إذا خالفوا المسلمين، وشقّوا عصاهم، ونصبوا راية الحرب.

---

(١) ينظر فتح الباري (١٢/٣٠٠)، شرح الزرقاني (٢/٢١)

(٢) فتح الباري (١٢/٣٠١).

فأما من استتر ببدعته منهم، ولم ينصب راية الحرب، ولم يخرج عن الجماعة فهل يُقتل بعد الاستتابة، أو لا يقتل؟ وإنما يجتهد في ردّ بدعته، وردّه عنها، اختُلف في ذلك، وسبب الخلاف في تكفير من هذه حاله: أن باب التكفير باب خطير، أقدم عليه كثير من الناس فسقطوا، وتوقف فيه الفحول فسلموا، ولا نعدل بالسلامة شيئًا.

فعلى القول بتكفيرهم يُقاتَلون ويُقتلون، وتُسبى أموالُهم، وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى قول من لا يكفرهم: لا يُجهز على جريحهم، ولا يتبع منهزمهم، ولا يُقتل أسراهم[١].

وكذا للإمام الماتريدي رأي عند تفسيره لقوله تعالي في سورة المائدة: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ﴾[٢]: قال: إذا كان للناس إمام هدى فقد عقدوا له البيعة، فخرجت عليه خارجة ظالمة، فقتالهم واجب؛ اتباعًا لعلي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ومن حارب معه من أصحاب رسول اللَّه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – على أَهْلَ البغي والخوارج، فأما قتال الخوارج: فهو كالإجماع؛ لأن جميع الطوائف قد حاربوهم، ورويت في ذلك آثار كثيرة عن رسول اللَّه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ –؛ إلى هذا يذهب من رأى قتل من يهم بقتله.[٣]

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي٣/١٠٩١١٠).

(٢) سورة المائدة آية ٢٨.

(٣) تأويلات أهل السنة (٣/٤٩٩).

المبحث الثاني

موقف الإمام الماتريدي من أقوال الخوارج من خلال تفسيره.

حاول الخوارج أن يتخذوا من آيات القرآن الكريم مستندا لأقوالهم وأفكارهم، وأنزلوا آيات الخلود في النار على عصاة الموحدين تأصيلا لعقيدتهم في تخليد العصاة مهملين دلالة السياق لكن الإمام – رحمه الله –عارضهم ورد عليهم في كل آية استندوا إليها.

ولم يقتصر منهجه على الاعتراض، ورد الأقوال، ولكنه تعدي إلي تفنيد الأدلة ورد الشبه.

ففي سورة البقرة: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [1]، رد الإمام ما قالته الخوارج والمعتزلة من أن كل الذنوب تزيل عن المرء اسم الإيمان، وتكون سببا لتخليديه في النار.

وقد ذهبت الخوارج إلى ما ذهبت إليه، بناء على معتقدهم العام أن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن كل الذنوب والآثام – صغيرة كانت أو كبيرة – تزيل عن المرء اسم الإيمان.

لكن الإمام – رحمه الله– ذكر أن عامة المفسرين فسروا الظلم بالضرر، واسم الضرر يأخذ ضرر الداء، وضرر المأثم، وإن كانت حقيقته وضع الشيء في غير موضعه.

وقد جاء هذا المعني في قوله: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [2]، أي: لم ينقص منه، والنقصان في النفس ضرر.

---

(١) سورة البقرة آية /٣٥.

(٢) سوره الكهف آية/٣٣.

أما معصية آدم فكانت نسيانا، لكثرة ما بينه وبين عدوه إبليس من عداوة، أو كانت ابتلاء وهذا جائز في حق الأنبياء، مبالغة في زجر غيرهم عن المعاصي، كما أنه جائز أخذ الأخيار، ومعاتبة الرسل بالأمر الخفيف الذي لا يأخذ بمثل ذلك غيرهم لكثرة نعم الله عليهم، وعظم منته عندهم كما حدث لنبي الله يونس ومحمد عليهما السلام.

قال: وقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾، وقد كان قال لهما: ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فكان فيما بُليَ به وجهان: أحدهما: أن ذلك لم يُزِل عنهما اسمَ الإيمان، ولا دعيا إليه بعدُ لفعلهما ذلك.

ثبت أنه لا كل ذنب يزيل اسمَ الإيمان، وإن الذنُوب لا يُحقَّق فيها الكذب فيما اعتقد ألا يعصي اللَّه في شيء.

وفي ذلك فساد أهل الخوارج والمعتزلة، وبيان أن قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا﴾ [1]، ليس على كل عصيانٍ، ولا الوعيد بالظلم المطلق بوجه كل ظالم وكل عصيانٍ وغواية، بل يلزم به تقسيم هذه الحروف على ما يلحق به، ومن يريد بها الجمع في كل الأَنامِ خارج عن المعروف من أحكام اللَّه في أَهل المآثم[2].

وفي سورة آل عمران: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿* وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ...الآيات﴾ [3]، انتقد ما قالته الخوارج: من لم يكن من المتقين لم تعدّ الجنة له، فهو ممن أعدّت له النار، وما قاله غيرهم: إذا لم يكن كافرًا – ليس ممّن أعدت له النار، فهو ممّن أعدّت له الجنة.

---

(١) سورة النساء آية/١٤.

(٢) تأويلات أهل السنة (١/٤١٣-٤٣٣) بتصرف واختصار.

(٣) سورة آل عمران الآيات/١٣٣-١٣٦) .

وقول بعضهم: إن الجنة أعدت للمتقين، فوصف المتقين: فهم الذين اتقوا معاصيه، وتركوا مخالفة أمره ونهيه، فإذا كان قوم لهم مساوئ لم يدخلوا في إطلاق قوله – عَزَّ وَجَلَّ –: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ولا دخلوا في قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ فيكون لهم موضعًا بالنار.

ثم ذكر الصواب فقال: وأما عندنا فإنه يرجى دخول من ارتكب المساوئ من المؤمنين في قوله – عز وجل –: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾، بقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: ﴿اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ، ذكر خلط عمل الصالح مع السيئ، ثم وعد لهم التوبة بقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ والعسي من اللّه واجب.

والثاني: قوله – عَزَّ وَجَلَّ –: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ فإذا تجاوز لم يبق لهم مساوئ؛ فصاروا من أهل هذه الآية: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

وقوله –أيضًا–: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ وقالوا: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

أخبر أنهم ﴿إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾: وقد ذكرنا فيما تقدم أنهم لأي معنى ظلموا أنفسهم، حيث لم يسلموا أنفسهم لله خالصين، والظلم: هو وضع الشيء في غير موضعه، فإذا لم يسلموا له – وضعوا أنفسهم في غير موضعها، لذلك صاروا ظلمة أنفسهم.

﴿ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ أي: طلبوا لذنوبهم مغفرة، وأقروا أنه

لا يغفر الذنوب إلا اللَّه.

﴿ وَلَمْ يُصِرُّواْ ﴾ على ذنوبهم، والإصرار: هو الدوام عليه، ثم أخبر أن جزاء هَؤُلَاءِ المغفرة من ربهم؛ ﴿ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾، إلى آخر ما ذكر.

دلّت هذه الآيات على تأييد قولنا: إن أهل المساوئ والفواحش إذا تابوا صاروا ممن أعدّت لهم الجنة، وإن لم يكونوا من المتقين من قبل، فمثله إذا تجاوز اللَّه عن سيئاتهم؛ وعفا عنهم بما هو عفو غفور، واللَّه أعلم.(١)

وفي سورة النساء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ ﴾ (٣).

استند الإمام إلى الآيتين في تقريره لمذهب أهل السنة والجماعة من أن أصحاب الكبائر غير خارجين من مسمي الإيمان، خلافا لما قاله الخوارج وغيرهم.

قال: أجمع الناس أن اللَّه، يغفر الذنوب كلها: الشرك وما دونه إذا انتهى وتاب بقوله – تعالى –: ﴿ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ دل أن أطماع المغفرة لما دون الشرك لمن لم ينته عنه.

وقال الخوارج: الكبائر كلها إشراك باللَّه، فمن ارتكبها دخل تحت قوله – تعالى

(١) تأويلات أهل السنة (٢/٤٨٦، ٤٧٨) باختصار وتصرف يسير.

(٢) سورة النساء آية /٤٨.

(٣) سورة النساء آية /١١٦.

-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ ، والمسألة بيننا وبينهم في ذلك، فيقال لهم: المعنى الذي صار به مشركا عندكم بارتكابه الكبيرة ذلك المعنى موجود في ارتكابه الصغائر؛ فيجيء أن يكون كافرًا، فإذا لم يصر بذلك كافرًا لم يصر بارتكابه الكبائر كافرًا.

وقالت المعتزلة: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر.

وقال أبو بكر الأصم: ظهر الوعيد في الكبائر، وشرط المغفرة لما دون الشرك بقوله – تعالى –: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ فهو للصغائر؛ كقوله: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾ أخبر أن من السيئات ما يكفر، ومنها ما لا يكفر، فهو للصغائر.

وأمَّا عندنا: فإن اللَّه – عَزَّ وَجَلَّ – أطمع المؤمنين المغفرة ما دون الشرك، ولو كان لا يجوز في العقل المغفرة لكان لا يطمع؛ لأنه لا يجوز أن يطمع ما لا يجوز في العقل، فإذا أطمع دل أنه يجوز في العقل المغفرة لما دون الشرك، ثم له المشيئة: إن شاء عذبهم، وإن شاء عفا عنهم.

وأما إطماع المغفرة في الشرك: فإنه لا يجوز في العقل؛ لأن من اعتقد دينا إنما يعتقده للأبد، وليس كل من ارتكب ذنبًا يرتكبه للأبد؛ بل إنما يرتكبه لقضاء شهوة تغلبه، فهو يندم على إثره؛ لذلك قلنا: يجوز في العقل إطماع المغفرة لما دون الشرك، ولا يجوز للشرك، وباللَّه التوفيق.[1]

فمن الملاحظ: أن الإمام استخدم المنطق والعقل في انتقاده للخوارج وغيرهم، فلو كانت المعاصي دون الشرك مخرجة من الإيمان، ما أطمعهم الله في المغفرة، اعتمد في النتيجة على مقدمات مسلمة لا يمكن انكارها.

---

[1] تأويلات أهل السنة (٢٠٢/٣).

ورد على المعتزلة قولهم: الصغائر مغفورة بالوعد في قولة: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ وبقوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ فإذا ثبت الوعد في الصغائر تحقق الوعيد في الكبائر.

أجاب: أن الصغائر مغفورة بالحكمة لا بالوعد، وأن قوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ كناية عن الأنفس المغفورات، لا عن الآثام والأجرام التي تغفر، فلم يجز صرف التخصيص إلى الآثام بالآية المكنى بها عن الأنفس؛ لأنه لم يقل: ما شاء، ولكن قال – عَزَّ وَجَلَّ –: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؛ فذلك كناية عن الأنفس[1].

وفي الموضع الثاني من السورة يؤكد على ما ذهب إليه في رده قول الخوارج بقوله: ثم الذي ينقض قول الخوارج الذين يكفرون بارتكاب الصغائر – ما بلى بها الأنبياء والأولياء؛ وما يكفر صاحبه – يُسقط النبوة والولاية، ومن كان وصف إيمانه بالأنبياء – عليهم السلام – هذا؛ فهو كافر.

كما أنه انتقد ما ذهبت إليه الخوارج من أن المعاصي تزيل اسم الإيمان، بفعل أخوة يوسف، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾﴾[2]، قال: وفي الآية دلائل: أحدها: أن من ارتكب صغيرة فإنه يخاف عليه التعذيب، ولا يصير كافرًا، ومن ارتكب كبيرة لم يخرج من الإيمان؛ لأن إخوة يوسف هموا بقتل يوسف، أو طرحه في الجب، والتغييب عن وجه أبيه، وإخلائه عنه، وذلك لا يخلو منهم: إما أن تكون صغيرة أو كبيرة.

فإن كانت صغيرة فقد استغفروا عليها بقولهم: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ

(١) المرجع السابق (٣/٣٢٦) باختصار وتصرف يسير.

(٢) سورة يوسف آية /١٦.

... الآية﴾ ؛ دل أنهم إنما استغفروا لما خافوا العذاب عليها.

وإن كانت كبيرة فلم يخرجوا من الإيمان؛ حيث صاروا أنبياء من بعد وصاروا قومًا صالحين؛ حيث قالوا: ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾.

دل ما ذكرنا على نقض قول المعتزلة في صاحب الصغيرة أن لا تعذيب عليه، وصاحب الكبيرة أنه خرج من الإيمان، ونقض قول الخوارج في قولهم: إنه إذا ارتكب كبيرة أو صغيرة صار به كافرًا مشركًا[1].

وفي سورة الفرقان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾﴾.

ذكر أن العذاب الكبير المتوعد به في الآية: سببه الظلم الذي هو الشرك، أو الكفر، وهو ما يناسب سياق الآيات، فإنها تتحدث عن الحوار القائم يوم القيامة بين التابعين والمتبوعين سواء أكانوا من البشر أم من غيرهم، وتبرأ المتبوعين ممن عبدوهم، ويقال للكافرين فقد كذبوكم، أي كذبكم الذين عبدتم من دون الله، فما يستطيع أولئك المعبودون صرف عذاب الله ونقمته عنكم.

ذهب الإمام إلى مثل هذا التفسير وانتقد ما ذهبت إليه الخوارج والمعتزلة من تفسيرهم الظلم على عمومه، فقال: وقوله: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾﴾ على قول بعض الخوارج: كل ظلم ارتكبه فهو في ذلك الوعيد على أصل

(١) تأويلات أهل السنة (٦/٢١٦).

مذهبهم.

وعلى قول المعتزلة: كل صاحب كبيرة في ذلك الوعيد.

وأما على قول المسلمين: فذلك الوعيد لمرتكبي الظلم: ظلم كفر وشرك، وأمَّا ما دون ذلك فهو في مشيئة اللَّه: إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه.[١]

وعند تفسيره لقوله- تعالى – في سورة السجدة: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾﴾، اعترض على ما قالته الخوارج من أن الفاسق يخلد في النار، ورد على استدلالهم أن الفسق ذكر في الآيات مقابل الإيمان.

ذكر: أن قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ نزلت في شأن علي بن أبي طالب، والوليد بن عقبة بن أبي معيط: كان بينه وبين علي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – كلام وتنازع، حتى قال له علي: إنك فاسق وأنا مؤمن، [٢] وسواء نزلت في هذا، أو ذكر ذلك ابتداء، فيكون المعني: إنكم تعرفون في عقولكم أنْ ليس المؤمن المصدق في الشاهد في المنزلة والقدر عنده كالخارج عن أمره وكالمكذب له، فكيف تطمعون الاستواء عند اللَّه وأنتم الفسقة الخارجون عن أمر اللَّه، وأُولَئِكَ هم الصادقون له؟! واللَّه أعلم بذلك.[٣]

فبذكره لهذا السبب ولهذا المعني يشير إلى أن الفسق المراد به الكفر، وليس عمومه

---

(١) تأويلات أهل السنة (١٦/٨).

(٢) أسباب النزول للواحدي ص ١٦٠،أسباب النزول للسيوطي ص ١٥٥.

(٣) تفسير الماتريدي (٣٣٩/٨) باختصار وتصرف يسير.

كما قالت الخوارج.

ثم شرع في الرد عليهم، وتفنيد قولهم فقال: يقولون: أي: (الخوارج والمعتزلة) لو كان الفاسق مؤمنًا على ما تقولون لم يكن لما ذكر معنًى؛ فدل أن الفاسق لا يكون مؤمنًا؛ حيث ذكر أنهما لا يستويان وأن المؤمن مأواه في الجنة والخلود له فيها، والفاسق مقامه في النار، خالدين فيها على ما ذكر، فلو كان على ما تقولون لكانا يستويان، أو كلام نحو هذا.

فيقال لهم: إنا وأنتم نتفق أن هذا الفاسق المذكور في الآية ليس بمؤمن، وأنه لا يستوي هو والمؤمن؛ لأنه ذكر الفسق مقابل الإيمان، دليله آخر الآية؛ حيث قال: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ ذكر التكذيب، والتكذيب هو مقابل الإيمان والتصديق، وكل فسق كان مذكورًا مقابل الإيمان فهو كفر وتكذيب؛ فهو لا يكون مؤمنًا، ولكن هاتوا فاسقًا ذكر لا مقابل الإيمان، ولكن مقابل غيره من العصيان والمساوي، ويكون له هذا الوعيد الذي ذكر في هذا؛ ألا يُرى أن السؤال المذكور مقابل الإيمان كفر، كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ ؟! فعلى ذلك الفسق المذكور مقابل الإيمان كفر لا يقع فيه استواء بحال، وأما الفسق المذكور لا مقابل الإيمان فجائز أن يقع فيهما استواء، وهو أن يغفر له ذنبه ويكفر عنه سيئته، ويدخل الجنة؛ حيث قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وقال في آية أخرى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ...﴾، وقال في آية أخرى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ ...الآية﴾.

هو في مشيئة اللَّه إن شاء عذبه وإن شاء تجاوز عنه، وأصحاب الحديث يقولون: إن جميع الطاعات إيمان بهذه الآية؛ لأنه قال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾، ثم فسر

ذلك المؤمن فقال: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ وعد لهم الجنات بالإيمان وعمل الصالحات، فيقال: إن الوعد المطلق هو لمن آمن وعمل الصالحات، فأما من آمن ولم يعمل من الصالحات شيئًا، لا نقول بأن له ذلك الوعد المطلق، ولكن له الوعد الذي ذكرنا.

وفي الآية دلالة أَنْ قد يعمل المؤمن غير الصالحات وهو مؤمن؛ لأنه لو لم يكن منه غير عمل الصالحات لم يكن لشرط العمل الصالح له معنى، دل أنه يكون من المؤمن غير العمل الصالح، وذلك على المعتزلة والخوارج. (١)

وبالإضافة إلى هذا جمهور المفسرين ذهبوا الى المراد بالفسق في الآيات الكفر أو الشرك أو التكذيب وليس عموم الفسق (٢)

وعند تفسيره لقوله – تعالي – في سورة (ص) في شأن نبي الله داود، بعد قصة الخصمين اللذين تسوروا المحراب: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾﴾(٣) أشار إلي أن ما أصاب نبي الله داود–عليه السلام–من تسور الخصمين لمحرابه كان ابتلاء واختبارا له، وللناس من بعده؛ ليرى كيف يعاملوا رسلهم بعدما عرفوا منهم الزلات، وأظهر عنهم العثرات، (وهذا جائز في حق الرسل) وليعلم عباده كيف يعاملوا ربهم عند وقوعهم في الزلات، علهم أن يرجعوا ويتوبوا إلي الله كالرسل.(٤)

ثم ذكر الإمام– رحمه الله– من وجوه الحكم: الرد على الخوارج والمعتزلة، فقال: أو أن يكون ذكرها؛ ليعلم أن ارتكاب الصغائر لا يزيل الولاية ولا يخرجه من الإيمان،

---

(١) تأويلات أهل السنة (٨/٣٤٠).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢٠/١٨٨)، مفاتيح الغيب (٢٥/١٤٧)، تفسير القرطبي (٤/١٠٦)، تفسير ابن كثير (٥/٢٢٢).

(٣) سورة ص / آية ٢٥.

(٤) تأويلات أهل السنة (٨/ ٦١٨، ٦١٩) باختصار تصرف يسير.

وذلك رد على الخوارج بقولهم: إن من ارتكب صغيرة أو كبيرة خرج من الإيمان، أو أن يكون ذلك؛ ليعلم أن الصغيرة ليست بمغفورة، ولكن له أن يعذب عليها، وليس على ما قالت المعتزلة أن ليس لله أن يعذب أحدًا على الصغيرة.(١)

ومن الحجج القوية التي انتقد بها قول الخوارج ما ذكره عند تفسيره لقوله – تعالى– في سورة الزمر: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (٢)، قال: اختلف أهل التأويل في قوله: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ ، قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾: جبريل، عليه السلام، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾: مُحَمَّد – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ –.

وقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾: مُحَمَّد – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ أبو بكر.

وقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾ مُحَمَّد – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ أصحابه جميعًا.

قلنا: أهل التأويل على اختلافهم اتفقوا أن الذي جاء به جبريل أو مُحَمَّد هو التوحيد، فإن كان التأويل ما ذكر أهل التأويل، فعلى ذلك قوله: (ذَلِكَ جزاء الْمُحَسِنِينَ) أي: الموحدين، ففيه نقض قول الخوارج والمعتزلة أنَّ صاحب الكبيرة ليس بمؤمن، وأنه يخلد في النار؛ لأنه قال: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ وكل

(١) المرجع السابق (٨ / ٦١٩).

(٢) سورة الزمر آية /٣٣ –٣٥.

مرتكب الكبيرة مصدق بالذي جاء به جبريل ومُحَمَّد، ثم أخبر أنهم هم المتقون؛ أي: اتقوا الشرك، وقال لأُولَئِكَ – أيضًا –: إنه يكفر عنهم ما ارتكبوا من المساوي، وهو قوله: ﴿ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ ﴾ دل أن لهم مساوي، ثم إن شاء عذب على تلك المساوئ وقتا، ثم أعطاهم ما وعد، وإن شاء عفا عنهم وتجاوز وأعطاهم ما ذكر، فكيفما كان، فلهم ما ذكر؛ إذ هم على تصديق بما جاء به مُحَمَّد – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ –، واللَّه أعلم. (١)

يؤكد الإمام علي أن حقيقة الإيمان: التصديق، فالمصدق لا ينتفي عنه الإيمان، وإن وقعت منه المساوئ، وهذا ما تشهد به الآيات.

وعند تفسيره لقوله– تعالي – في سورة غافر: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٩﴾ ﴾ (٢)

يرد على الخوارج والمعتزلة استدلالهم بقوله: " فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ" أن المغفرة تكون لأصحاب الصغائر دون الكبائر لأنه أمره أن يستغفر للذي تاب، أما من لم يتب لم يأمره بالاستغفار.

يرد قائلا: لو كان استغفاره لمن ذكر خاصة لأصحاب الصغائر، لم يكن لأمر نبيه

(١) تأويلات أهل السنة (٨/ ٦٨١، ٦٨٢).

(٢) سورة غافر آية: ٧ – ٩.

بالاستغفار فائدة، ولكانت المعتزلة والخوارج في الظاهر أبعد الخلائق من المعاصي وأقربهم إلى الطاعات، ونحن أقرب الخلائق إلى المعاصي وأبعدهم عن الطاعات؛ لأنهم لا يرون النجاة إلا بأعمالهم ولا يرون برحمة اللَّه، ولا بشفاعة أحد، ولكن بأعمالهم؛ فيجب أن يكونوا أبداً متكلين ملازمين على الطاعات في كل وقت وساعة، لا يعصون اللَّه طرفة عين، ونحن لم نر النجاة بالأعمال، ولكن إنما نرى ذلك برحمة اللَّه تعالى، وبشفاعة من ارتضى بشفاعته؛ فيجب أن نكون معتمدين على رحمة اللَّه وفضله غير مشتغلين بشيء من الطاعات.

وقد روي في الخبر عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – قال: " لن يدخل أحد الجنة إلا برحمة اللَّه "، قيل: ولا أنت يا رسول اللَّه؟! قال: " ولا أنا، إلا أن يتغمدني اللَّه برحمته"[(١)] والمعتزلة يقولون: لا، بل ندخل بأعمالنا، وكذلك قول الخوارج.

وأصل قولنا: إن لله – عَزَّ وَجَلَّ – له أن يعذب عباده على جميع المعاصي: على الصغائر والكبائر جميعاً، وله أن يغفر جميع المعاصي سوى الشرك والكفر، على ما ذكرنا من دلائل الآيات وغيرها. [(٢)]

وعند تفسيره لقول الله – تعالي – في سورة الحديد في شأن نبي الله نوح وإبراهيم – عليهما السلام–: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ

---

٥٩ هذا جزء من حديث رواه الإمام البخاري في كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت (١٢١/٧) ح رقم ٥٦٧٣

ولاتعارض بين هذا الحديث، وبين ما نص عليه القرآن من أن دخول الجنة بالأعمال؛ لأن المنفي في الحديث أن يكون العمل عوضا وثمنا، والمثبت في آيات القرآن كون العمل سببا.

(٢) تأويلات أهل السن الموت (١٢١/٧بتصرف يسير واختصار.

رَأْفَةً وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٧﴾

﴾[1]، **ينتقد ما ذهبت إليه الخوارج والمعتزلة من نفي الإيمان عن أصحاب الكبائر، فيقول: إن السبب الذي جمع هؤلاء (الرسل وأتباعهم) هو الإسلام والتوحيد، وما وصف به أتباع الرسل من الألفة والرحمة كان بلطف من الله، وزال هذا اللطف وأصبحت بينهم العداوة والبغضاء بسبب ما أحدثه الخوارج والمعتزلة من تسمية المسلمين كفرة وفسقة وفجرة، وإن كان السبب الذي جمعهم قائما عندهم.**[2]

وعند تفسيره لقوله- تعالى- في سورة الملك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿١٢﴾ ﴾[3]، **رد بالآية على ما ذهبت إليه الخوارج والمعتزلة من نفى الشفاعة**[4]**، واعتراضهم على الخشية المتقضية للرجاء والخوف، ذكر أن خشية الله – تعالى – تقتضي الرجاء والخوف، وليس كالأمن والإياس الذي لا يقتضي كل واحد منهما إلا وجها واحدًا، وأهل الإسلام يخشون عذاب اللّه وهو غائب عنهم، والكفرة لا**

---

(١) سورة الحديد آية /٢٦، ٢٧.

(٢) تأويلات أهل السنة (٩ / ٥٣٨، ٥٣٩) بتصرف واختصار.

(٣) سورة الملك آية / ١٢.

(٤) لا شفاعة عند الخوارج لأهل الكبائر والمصرين، وتكون للمتقين برفع الدرجات، وتضعيف الحسنات، أو بترك الحساب أو تخفيفه أو نحو ذلك مما لا ينافي القضاء. تنفع المؤمنين لأنها تزيد في درجاتهم ولا تنفع الشفاعة من دخل النار (ينظر همیان الزاد ليوسف أطفيش١/٥٩، ٢٩٨).

قال الألوسي: الخوارج والمعتزلة عندما نفوا الشفاعة عن العصاة تمسكوا بعموم الآيات الواردة ولكنه أجيب: بأن العموم مدفوع بالتخصيص بالمكان والزمان، فإن مواقف القيامة ومقدار زمانها فيها سعة وطول، ولعل هذه الحالة في ابتداء وقوعها وشدته ثم يأذن بالشفاعة، وبحسب الأشخاص إذ لا بد لهم من التخصيص في غير العصاة لمزيد الدرجات فليس العام باقيا على عمومه عندهم وإلا اقتضى نفي زيادة المنافع وهم لا يقولون به، ونحن نخصص في العصاة بالأحاديث الصحيحة البالغة حد التواتر، (روح المعاني ١ | ٣٤٥) بتصرف يسير واختصار.

يخشونه إلا أن يعاينوه. وكل مؤمن يخاف عذاب الله تعالى؛ لما رأى من كثرة نعم اللَّه – تعالى– وغفلته عن حقوق تلك النعم؛ لأن من حقها أن يشكر اللَّه– تعالى –عليها، وقد عرف كل مؤمن تقصيره في أداء الشكر وتفريطه في قضاء الحقوق؛ فيرجو رحمته، لما عرف من سعة رحمته، وعرفه متفضلًا عفوًّا غفورا، لكن فيهم تفاوت في الخشية والرهبة: فمن كان أذكر لغفلته، فهو لعقوبته أكثر خشية، ومن كان أقل ذكرًا لغفلته فهو أقل خشية؛ فيتفاوتون على تفاوتهم في الذكر، وهو كالموت الذي يرهبه الناس جميعًا ويتيقنون بحلوله، لكنهم يتفاوتون في ذلك: فمن كان له أكثر ذكرا، كان أبلغ في التيقظ، وأكثر رهبة، ومن كان أغفل عن ذكره فهو له أقل رهبة.

إلا من كان معتزلا أو خارجيا، تقصيره في العمل يدل على فساد الرجاء والخوف؛ لأن كل واحد منهما ليس يرى لنفسه شفيعا إلا عمله به ينجو وبه يهلك.

وقد رد الإمام على ما اعترضوا به على الرجاء والخوف، بقولهم: فكيف وصفتم كل مؤمن بالخوف والرجاء وكثير منهم لا يتحقق فيهم هذا الوصف؟!

وقد قال الله– تعالى –: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ (١) فالراجي لرحمة اللَّه من دأب في طاعته، وقال – تعالى –: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ (٢) فقيل: يا رسول اللَّه، هم الذين يزنون ويسرقون؟! فقال: " بل هم الذين يصومون ويصلون وقلوبهم وجلة"(٣) وقال – تعالى –: ﴿ لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴾ (٤) فجوابه: أن المؤمن

(١) سورة البقرة آية /٢١٨.

(٢) سورة المؤمنون آية /٦٠.

(٣) الحديث رواه الإمام الترمذي في تفسير القرآن باب ومن سورة المؤمنون (٣٢٧/٥) ح رقم ٣١٧٥ وصححه ابن كثير في تفسيره (١٧٦/١).

(٤) سورة الأنبياء آية /٢٨.

ليس يرى كل خلاصه من العذاب وأمنه من العقاب بعمله حتى إذا وجد التقصير في العمل أظهر ذلك المعنى فساد الرجاء والخوف، وإنما يتوقع خلاصه بتوفيق اللَّه وعفوه، ويرجو رحمته؛ بكرمه وجوده؛ لذلك لم يوجب التقصير في العمل إبطال الرجاء والخوف.[1]

(١) تأويلات أهل السنة (٨٧١٠ /١١٢، ١١٣) باختصار وتصرف يسير.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله – صلي الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد،

بعد الانتهاء من هذه الدراسة الموجزة عن موقف الإمام الماتريدي من أقوال الخوارج في التفسير أستطيع أن أقول:

١ – الإمام رحمه الله لم يكن متحاملا على هذه الفئة الجائرة، ولكنه كان منصفا في ردوده ومواقفه، حاورهم محاورة علمية، وجادلهم مجادلة حسنة، تقنع من يطلع عليها بفقه وعلمه وحلمه.

٢ – القضية الرئيسية التي دار الحوار والجدل حولها، قضية مرتكب الكبيرة وخلود مرتكبيها في النار– وهي القضية التي أجمعت كل طوائفهم عليها – وبناء على هذا المعتقد نفيت الشفاعة، وكان تفسير الخوارج للظلم والفسق والمعصية الوارد في القرآن بالمعني الخاص، وليس بالمعنى العام الذي يشمل الكفر وغيره بناء على السياق، ومن هنا كان دور الإمام وموقفه.

٣ – من أقوى مواقفه في الرد: ما ذكره في شأن أخوة نبي الله يوسف – عليه السلام– فقد هموا بقتله – وهي من أكبر الكبائر– ومع ذلك لم يخرجوا من الإيمان، بل صاروا قوما صالحين وأنبياء.

٤ – ومن ردوده القوية أيضا ما أجابهم به عن قولهم: إن المغفرة تكون لأصحاب الصغائر دون الكبائر، لأنه أمره أن يستغفر للذي تاب، أما من لم يتب لم يأمره بالاستغفار. لقوله: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ قال: لو كان الأمر كما قالوا لكانت المعتزلة والخوارج في الظاهر أبعد الخلائق من المعاصي وأقربهم إلى الطاعات، ونحن أقرب الخلائق إلى المعاصي وأبعدهم عن الطاعات؛ لأنهم لا يرون

النجاة إلا بأعمالهم ولا يرون برحمة اللَّه، ولا بشفاعة أحد، ولكن بأعمالهم؛ فيجب أن يكونوا أبداً متكلين ملازمين على الطاعات في كل وقت وساعة، لا يعصون اللَّه طرفة عين، ونحن لم نر النجاة بالأعمال، ولكن إنما نرى ذلك برحمة اللَّه تعالى، وبشفاعة من ارتضى بشفاعته؛ فيجب أن نكون معتمدين على رحمة اللَّه وفضله غير مشتغلين بشيء من الطاعات، وقد روي في الخبر عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – قال: " لن يدخل أحد الجنة إلا برحمة اللَّه "، قيل: ولا أنت يا رسول اللَّه؟! قال: " ولا أنا، إلا أن يتعمدني اللَّه برحمته.

وأصل قولنا: إن لله – عَزَّ وَجَلَّ – له أن يعذب عباده على جميع المعاصي: على الصغائر والكبائر جميعاً، وله أن يغفر جميع المعاصي سوى الشرك والكفر.

٥ – ومن حججه القوية في الرد على قولهم أن الفاسق يخلد في النار لذكر الفسق مقابل الإيمان في قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴿١٨﴾﴾ ، قائلا: نتفق أنا وأنتم أنا الفاسق المذكور في الآية ليس بمؤمن، وأنه لا يستوي هو والمؤمن؛ لأنه ذكر الفسق مقابل الإيمان، وفى مواضع أخري جائز أن يقع فيهما استواء لأن الله يغفر ذنبه، ويكفر عنه سيئته حيث قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، وقال في آية أخرى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ وقال في آية أخرى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ...الآية﴾.

وأصحاب الحديث يقولون: إن جميع الطاعات إيمان بهذه الآية؛ لأنه قال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ ، ثم فسر ذلك المؤمن فقال: ﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ وأعد لهم الجنات بالإيمان وعمل الصالحات، فيقال: إن الوعد المطلق هو لمن آمن وعمل

الصالحات، فأما من آمن ولم يعمل من الصالحات شيئًا، لا نقول بأن له ذلك الوعد المطلق، ولكن له الوعد الذي ذكرنا، (أي: يكفر عنه سيئاته ويدخله مدخلا كريما).

وفي الآية دلالة أَنْه قد يعمل المؤمن غير الصالحات وهو مؤمن؛ لأنه لو لم يكن منه غير عمل الصالحات لم يكن لشرط العمل الصالح له معنى، دل أنه يكون من المؤمن غير العمل الصالح.

٦ – بما أن الخوارج لم يهتموا كثيرا بتفسير القرآن كشأن غيرهم من الفرق للأسباب التي ذكرها الدكتور الذهبي، يعد ما أورده الإمام الماتريدي من تفسير لبعض الآيات للرد عليه من قبيل التراث التفسيري لدي الخوارج (وخصوصا الأوائل)، وعليه يمكن جمع أقوالهم التفسيرية من خلال ما ذكره الإمام الماتريدي وغيره من المفسرين الذين اهتموا بالرد عليهم.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ – الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م الناشر: دار العلم للملايين.

٢ – تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) لمحمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ) ت د. مجدي باسلوم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان.

٣ – تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ "دار الكتب العلمية"بيروت.

٤ – التفسير والمفسرون (للدكتور محمد السيد حسين الذهبي المتوفى: ١٣٩٨هـ) الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

٥ – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي الطبعة: الأولى، ت محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

٦ – الجواهر المضية في طبقات الحنفي لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.

٧ – الخوارج للدكتور عبد القادر البحراني ط /دار المعرفة الجامعية الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.

٨ – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ) دار الكتب العلمية – بيروت.

٩ – سنن الترمذي (لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى المتوفي ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م الناشر: مصطفى البابي الحلبي – مصر.

١٠ – شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١١ – طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفى: ق ١١هـ) الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٢ – فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

١٣ – الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ) الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م دار الآفاق الجديدة – بيروت.

١٤ – الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي الطبعة: الأولى، ١٣٢٤هـ.

١٥ – القاموس المحيط (لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

١٦ – لباب النقول في أسباب النزول لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

١٧ – لسان العرب (لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

١٨ – معجم مقاييس اللغة (لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين المتوفى: ٣٩٥هـ) ت: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

١٩ – المفردات في غريب القرآن (لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى: ٥٠٢هـ) ت: صفوان عدنان الداودي الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ نشر: دار القلم، دمشق بيروت.

٢٠ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ – ٦٥٦ هـ) الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م الناشر: (دار ابن كثير، دمشق – بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق –بيروت).

٢١ – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ) الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ت: نعيم زرزور الناشر: المكتبة العصرية.

٢٢ – الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨) الناشر مؤسسة الحلبي.

٢٣ – هميان الزاد الى دار المعاد لمحمد بن يوسف أطفيش ط/ الأولي ١٩٨٠م.

٢٤ – الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) الناشر: دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.

دليل الموضوعات

المقدمة: في بيان: أهمية البحث، وإشكاليته، ومنهجه وطريقة ترتيبه ٥
التمهيد: في بيان المراد بالموقف، والتعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره ٧
أولا: المراد بالموقف: ٧
ثانيا: التعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره ومنهجه فيه: ٨
المبحث الأول: التعريف بالخوارج وأهم معتقداتهم، وإنتاجهم التفسيري وأقوال العلماء فيهم. ١٤
أولا: التعريف بالخوارج: ١٤
المبحث الثاني: موقف الإمام الماتريدي من أقوال الخوارج من خلال تفسيره..... ٢٤
الخاتمة ٤٠
فهرس المصادر والمراجع ٤٣
دليل الموضوعات ٤٦